تباين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لسكان محافظة الانبار للمدة ١٩٨٧ – ٢٠١١

د.مصطفى عبد الله السويدي عذراء عبد حمد
جامعة بغداد – كلية التربية للبنات – قسم الجغرافية

المستخلص
تهتم الدراسة بالتباين المكاني والزماني للانشطة الاقتصادية لسكان محافظة الانبار على مستوى القضاء حسب التعداد السكاني لعامي ١٩٨٧و ١٩٩٧ ونتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١١.
أعتمدت الدراسة التصنيف التفصيلي ذي السبعة عشر نشاطا لعامي ١٩٩٧ و٢٠١١ اضافة الى التصنيف الثلاثي للانشطة الاقتصادية لاعوام الدراسة الثلاث, أكدت الدراسة ان هناك تباينا زمانيا ومكانيا على مستوى منطقة الدراسة وكانت تقف وراء هذا التباين عوامل متعددة كان من اهمها سوء توزيع المشاريع التنموية والاقتصادية وقلتها والحصار الاقتصادي اضافة الى سوء الاحوال الامنية، اذ ان نشاط الزراعة ارتفعت فيه نسبة العاملين لعام ١٩٩٧ ثم انخفضت في عام ٢٠١١ ويقابلها ارتفاع نسبة العاملين في نشاط الصناعة في اغلب اقضية المحافظة خلال عامي ١٩٩٧ و ٢٠١١ ، مما يدل على تناقص الأراضي الزراعية المستمر امام الزيادة السكانية ويقابلها وجود تخلخل في عمل المنشآت الصناعية ما بين عملها وتوقفها بين الحين والآخر بسبب الظروف الأمنية الاحتلال الأمريكي وما رافق ذلك من أوضاع أثرت في عمل تلك المنشآت وبالتالي العاملين فيها .

Variation of the Labor Force Distribution according to the Economic Activity of the Population of Anbar Province for the Period 1987 – 2011

Dr. Mustafa A. Al-Swaidi Athraa A. Hamad
University of Baghdad – College of Education for Women – Geography Dept.

Abstract
This study deals with the Spatial and Periodical Variation of the Economical Activities for the Population of Al – Anbar Province on the level of districts , according to the Population Computation for the period 1987 and 1997 and the results of determinations and numberings for the year of 2011 .
This study depends on the Details Classifications of the 17th Activities for 1997 and 2011 beside the Triple Classification of the Economical Activities for the three study years .
The study proves that there is a spatial and periodical variation on the level of study area , and that's because of many factors , one of the most important of them was the distribution of economical siege, as well as the weakness of the security conditions , where the workers in the agricultural activity is increased for 1997 , and then decreased in 2011 , with the increasing in industrial field in most of districts in 1997 and 2011 , and that indicates to the decreasing in Agricultural lands with the increasing in population , and the presence of rarefaction in the work of industrial plants between their work and stoppage because of the security conditions during the U.S. occupation and the accompanying of conditions that influenced the work of such plants and thus its employees.

المقدمة

تعد دراسة الانشطة الاقتصادية للقوى العاملة من اهم انماط التركيب الاقتصادي للسكان لما لها من اثر في البناء الاقتصادي للمجتمع في الوقت نفسه فهي تعكس درجة اسهام كل نشاط من الانشطة الاقتصادية في التركيب الاقتصادي لذلك المجتمع .

تهدف الدراسة الى الكشف عن التغيرات العددية والنسبية للقوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية خلال سنوات الدراسة وتوزيعهم المكاني على مستوى اقضية محافظة الانبار .

حددت مشكلة البحث بالاتي : هل هناك تباين مكاني في توزيع اعداد ونسبته العالمين في الانشطة الاقتصادية بين اقضية المحافظة وماهي التغيرات التي طرأت على هذا التوزيع خلال السنوات ١٩٨٧ و١٩٩٧ و٢٠١١.

طبقاً لما سبق تم وضع فرضية البحث التي تمثلت في ان هناك تباين واضح في توزيع القوى العاملة على الانشطة الاقتصادية في اقضية المحافظة ،وان هذا التوزيع يتغير مع تقدم الزمن وتبعا للظروف التي مرت بها المحافظة.

ويعرف النشاط الإقتصادي بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد أو هو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع الذي يعمل فيه الفرد، ويبين مجالات العمل المتنوعة في المجتمع[١].

إن توزيع السكان حسب نشاطهم الإقتصادي يبين عدد الأفراد العاملين في مختلف القطاعات الإقتصادية ويعكس إسهام كل نشاط أو قطاع ونسبته في التركيب الإقتصادي وإعادة توزيعها على القطاعات التي تشكو من ندرة في العمالة[٢]. وهذا التوزيع ذا أثر كبير في البناء الإقتصادي للمجتمع، ومن خلال تلك النشاطات تتضح درجة إسهام كل نشاط ونسبته في التركيب الإقتصادي[٣].

قد حددت الأمم المتحدة مكتب العمل الدولي(I.L.O.) (*International Labour Office*) أنواع هذا النشاط في تصنيف خاص يسمى التقسيم الدولي الموحد للنشاط الإقتصادي أو التصنيف الاقتصادي (*International Standard Industerial Classification*) والذي يكتب إختصارا (I.S.I.C.) ويتضمن هذا التصنيف عشرة مجموعات كبرى للنشاط[*١] بما فيها مجموعة ليس لهم نشاط أما المجموعات التسع الرئيسية فهي[٤]:

١ الزراعة والغابات وصيد البر والبحر.
٢ المناجم والمحاجر (النشاط الإستخراجي).
٣ الصناعات التحويلية.
٤ التشييد والبناء.
٥ الكهرباء والغاز والمياه .
٦ التجارة والبنوك والتأمين.
٧ النقل والمواصلات والتخزين.
٨ الخدمات الصحية .
٩ أنشطة غير مصنفة .

يشير مكتب الأمم المتحدة الإحصائي إلى أن التصنيف بحسب نوع النشاط هو التصنيف الأساس للسكان والأكثر نفعا والعملي إلى أكثر درجة والأسهل توفرا في تعداد السكان[٥].

وتعتمد أغلب دول العالم وتتفق على تصنيف واحد لسهولة عمل المقارنات للنشاطات الإقتصادية وأشكالها المتنوعة، وقد اعتمدت الدراسة هذا التصنيف في الإحصاء السكاني في العراق في تعداد عام ١٩٨٧، أما تعداد ١٩٩٧ فقد شهد استخدام تصنيف متعدد للنشاط الإقتصادي حيث يلاحظ في هذا التعداد حدوث فصل واضح بين القطاعات الإقتصادية وظهور نشاطات جديدة ضمت أنواعا شتى من الخدمات التي لم تكن موجودة في تعداد عام ١٩٨٧ والتعدادات السابقة له، إذ إعتمد هذا التصنيف سبعة عشر نشاطا إقتصاديا وقد اعتمدت الدراسة[*٢] هذا التصنيف (جدول ١).

يتبين من (الجدول ١) نسبة مشاركة القوى العاملة من الذكور والإناث في المحافظة في كل قسم من الأنشطة الإقتصادية السبعة عشر لعام ١٩٩٧ حيث تتركز أعلى النسب للقوى العاملة في (نشاط أ) ومن ثم (نشاط ل) و(نشاط ز) بنسب بلغت (٢٩% و٢٠.٤% و١٦.٢%) على التوالي.

أما أدنى نسب للقوى العاملة فقد حصلت عليها الأنشطة (ف، ع، ك، ح، ه) حيث بلغت (صفر، ٠.٢%، ٠.٢%، ٠.٤%، ٠.٥%، ٠.٦%) على التوالي، ويرجع سبب إحتلال(نشاط أ) المتمثل بنشاط الزراعة المرتبة الأولى إلى ظروف الحرب والحصار الإقتصادي إذ تعطلت أكثر المشاريع التنموية وتوجهت أعداد كبيرة من القوى العاملة نحو النشاط الزراعي فضلا عن الإهتمام الذي حظي به من قبل الدولة ودعمها لتوفير الغذاء والسكن.

جدول (١) نسب أعداد القوى العاملة موزعة حسب النوع والنشاط الإقتصادي في محافظة الأنبار لعام ١٩٩٧والمجموع كلي لعام ٢٠١١(*٣)

رمز النشاط	النشاط الإقتصادي	نسب أعداد العاملين ١٩٩٧		٢٠١١	
		ذكور%	إناث%	مجموع%	مجموع%
أ	الزراعة والصيد والحراجة	٢٧.٣	٤٥.٧	٢٩.٠	٩.٥
ب	صيد الأسماك	٢.٤	٠.١	٢.٢	صفر
	مجموع الفعالية الأولى	٢٩.٧	٤٥.٨	٣١.٢	٩,٥
ج	التعدين وإستغلال المحاجر	١.٥	٠.٤	١.٤	صفر
د	الصناعة التحويلية	٤.١	٣.٨	٤.١	١٣.٩
ه	إمدادات الكهرباء والغاز والماء	٠.٦	٠.٣	٠.٦	٣.٥
و	الإنشاءات	٧.٠	٠.٢	٦.٣	٢.٠
	مجموع الفعالية الثانية	١٣.٢	٤.٧	١٢.٤	١٨.٨
ز	تجارة الجملة والمفرد وتصليح المركبات والسلع الشخصية والمنزلية	١٧.٨	١.٢	١٦.٢	٢٤.٦
ح	الفنادق والمطاعم	٠.٦	صفر	٠.٥	١.٧
ط	النقل والتخزين والمواصلات	٩.٥	٠.٨	٨.٧	٥.٠
ي	الوساطة المالية	٠.١	٠.٨	٠.٢	٠.٦
ك	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	٠.٤	٠.١	٠.٤	٢.٨
ل	الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي والإلزامي	٢٢.١	٣.٨	٢٠.٤	١٤.٧
م	التعليم	٣.٩	٣٩.٩	٧.٣	١٤.٠
ن	الصحة والعمل الإجتماعي	١.٢	٢.١	١.٣	٣.٧
س	أنشطة خدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية والشخصية الاخرى	١.٣	٠.٧	١.٢	٤.٦
ع	الأسر المعيشية التي تضم مستخدمين	٠.٢	٠.١	٠.٢	صفر
ف	المنظمات والهيئات خارج حدود الولاية الإقليمية	صفر	صفر	صفر	صفر
	مجموع الفعالية الثالثة	٥٧.١	٤٩.٥	٥٦.٤	٧١.٧
	مجموع المحافظة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧، جدول ٣٧، ونتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١١، سلسلة تقارير نتائج الحصر والترقيم، تقرير رقم ١٤، تقرير المنشآت الخاص بمحافظة الأنبار، جدول رقم ٣.

ويتضح ذلك من خلال ملاحظة الجدول نفسه حيث حصل (نشاط أ) على أعلى نسب لمشاركة الذكور والإناث على حد سواء والتي بلغت ٤٥.٧% للإناث و٢٧.٣% للذكور. ونلاحظ أن نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور العاملين في الزراعة لأن طبيعة العمل لا تحتاج إلى قوة بدنية ومهارة عالية أو تقنية معينة منهن بينما ينشغل الذكور بفعاليات أخرى غير الزراعة أو بالإضافة إليها كالتجارة والصناعة والبناء وغيرها من الفعاليات الإقتصادية وهذا يتضح من خلال إحتلال (نشاط ل) وثم (ز) للمرتبة الثانية والثالثة لنسب الذكور العاملين والتي بلغت (٢٢.١%) و(١٧.٨%). ومن الجدير بالملاحظة أن نشاط (ز) المتمثل بالإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي الإلزامي يضم قوى عاملة بمستويات علمية مختلفة وذلك لتعدد المجالات ضمن هذا النشاط.

وجاء نشاط (م) بالمرتبة الثانية بنسبة النساء العاملات فيه والتي بلغت (٣٩.٩%) وهو النشاط المتمثل بالتعليم ومن هذا يتبين رغبة النساء المتعلمات بممارسة هذا النشاط وتفضيله على باقي الأنشطة بعد نشاط الزراعة، بينما حلت الأنشطة (ف، ي، ع، ل، ج، ه) بنسب (صفر، ٠.١، ٠.٢، ٠.٤، ٠.٦، ٠.٦)% على التوالي للذكور، بينما جاءت الأنشطة (ف، ع، ك، ب، ج، س، ط، ي) على الترتيب بنسب بلغت (صفر، ٠.١%، ٠.١%، ٠.٤%، ٠.٧%، ٠.٨%، ٠.٨%) على التوالي وهي نسب منخفضة فاقت عدد النسب المنخفضة للذكور على مستوى المحافظة.

من خلال تحليل (الجدول ١) السابق الذكر وتحليل مجموع نسبة القوى العاملة لعامي ١٩٩٧ و٢٠١١ للأنشطة الإقتصادية التفصيلية يتضح لنا أن هناك سبعة أنشطة قد إنخفضت نسبتها في عام ٢٠١١ عما كانت عليه في عام ١٩٩٧، وهذه الأنشطة هي نشاط الزراعة والحراجة ونشاط صيد الأسماك ونشاط التعدين وإستغلال المحاجر ونشاط الإنشاءات ونشاط النقل والتخزين والمواصلات ونشاط الإدارة العامة والدفاع المدني ونشاط الأسر المعيشية، ويتبين لنا أن أعلى النسب في تعداد ١٩٩٧ حصل عليها نشاط (أ) المتمثل بالزراعة والصيد والحراجة ثم نشاط (ل) المتمثل بالإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي والإلزامي وبعده جاء نشاط (ز) بالمرتبة الثالثة ويتمثل بتجارة الجملة والمفرد وتصليح المركبات والسلع الشخصية والمنزلية ونشاط (ط) بالمرتبة الرابعة ويتمثل بالنقل والتخزين والمواصلات ثم نشاط (م) المتمثل

بالتعليم، وبالمقارنة مع عام ٢٠١١ نجد أن هذه الأنشطة تغيرت نسبتها ومراتبها حيث إحتل نشاط (ز) المرتبة الأولى ونشاط (ل) بقي في المرتبة الثانية وجاء نشاط (م) المتمثل بالتعليم بالمرتبة الثالثة ونشاط (د) والذي يتمثل بالصناعة التحويلية بالمرتبة الرابعة بينما نلاحظ تراجع نشاط (أ) من المرتبة الخامسة خلال هذه الفترة وذلك لتغير إتجاهات القوى العاملة وتوسعها نحو هذه الأنشطة التي إحتلت أعلى نسب لعام ٢٠١١.

التوزيع الإقتصادي الثلاثي للقوى العاملة حسب الوحدات الإدارية

هناك تصنيف آخر وضعته منظمة العمل الدولية[٦]، ويشار إلى أن هذا التصنيف قدمه (جون كلارك) وهو الذي يحدد الأنشطة المختلفة بثلاثة مجموعات تضم الأقسام التسعة أو السبعة عشر السابقة الذكر وتمتاز عنها بالبساطة وسهولة المقارنة وهذه المجموعات الرئيسية هي:

١. **مجموعة الأنشطة الأولية:** تشمل الزراعة والغابات والصيد والقنص وقطع الأشجار.
٢. **مجموعة الأنشطة الثانية (الثانوية):** وتشمل الاستخراج والتعدين وإعمال المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والتشييد والكهرباء والغاز والماء.
٣. **مجموعة الأنشطة الثالثة(*٤):** تشمل التجارة والنقل والمواصلات والتخزين[٧]والخدمات المتصلة بالإضاءة والصحة والتجارة والصرافة والتأمين والنقل والإتصال والإدارة وأنواع أخرى شبيهة[٨].

وإستنادا إلى هذه المجموعات الثلاث يمكن مقارنة أوجه النشاط الإقتصادي في الوحدات الإدارية للمحافظة، ذلك لأن المجموعة الأولى تشمل كل فروع النشاط المرتبطة، بإستغلال الموارد الطبيعية الحيوية دون تحويل ، أما المجموعة الثانية فتضم كل الأنشطة التي تتمثل في تحويل هذه الموارد الطبيعية للإستخدام، أما المجموعة الثالثة فتشمل أنشطة الخدمات المختلفة، ولا ترتبط بإنتاج السلع المادية، وتبين الأهمية النسبية لهذه المجموعات الثلاث مستوى التنمية الإقتصادية في القطر بصورة عامة[٩].

ولدراسة التركيب الإقتصادي للسكان تصبح التصانيف الآنفة الذكر أكثر فائدة وسهولة في المقارنة لمعرفة حجم القوى العاملة، إضافة إلى معرفة السكان في سن العمل والمساهمين فعلافي العملية الإنتاجية[١٠]، ففي ضوء مجموعات الفعاليات الثلاث أمكن تلمس تغير بارز في الأهمية النسبية لقطاعات تلك الأنشطة من تعداد لآخر.

جدول (٢) نسبة القوى العاملة حسب الأنشطة الإقتصادية الثلاثة في اقضية محافظة الأنبار للأعوام ١٩٨٧و١٩٩٧و٢٠١١

القضاء	١٩٨٧			١٩٩٧			٢٠١١		
	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
الرمادي	١٧.٢	٧.٤	٧٥.٤	٢٥.٠	١٣.٠	٦٢.٠	١.٥	١٥.١	٨٣.٤
هيت	١٥.١	٩.٢	٧٥.٧	٢٨.٠	١٤.٤	٥٧.٦	٢٢.٤	١٦.١	٦١.٥
الفلوجة	١٧.٨	٩.٣	٧٢.٩	٣٦.١	١٠.٤	٥٣.٥	١٤.١	٢٢.٥	٦٣.٤
عنه	٢٠.١	١٣.٢	٦٦.٧	٤٥.٦	٧.٥	٤٦.٩	١٧.٣	١١.٩	٧٠.٨
حديثة	١٤.٤	١٢.٨	٧٢.٨	١٦.٣	١٣.٧	٧٠.٠	٨.٥	١٨.٧	٧٢.٨
الرطبة	١٢.٨	٨.٩	٧٨.٣	٣٧.٢	٨.٦	٥٤.٢	٠.٦	٦.٨	٩٢.٦
القائم	١٥.٥	١١.٩	٧٢.٦	٣٩.٠	١٨.٠	٤٣.٠	٥.٥	٢٩.٧	٦٤.٨
المجموع	١٧.٠	٩.٠	٧٤.٠	٣١.٢	١٢.٤	٥٦.٤	٩.٥	١٨.٨	٧١.٨

المصدر:

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لعام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٧، محافظة الأنبار، جداول رقم (٣٣) .
٢. وزارة التخطيط، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن، سلسلة تقارير الترقيم والحصر، تقرير ١٤، محافظة الأنبار، ٢٠١١، جداول رقم (٣) .

يتضح من (الجدول ٢) أن المجموعة الثالثة تأتي في مقدمة أوجه النشاط الإقتصادي للتعدادين ١٩٨٧ و١٩٩٧ ولعام ٢٠١١ حيث يعمل بها (٧٤%) من مجموع عدد العاملين على مستوى المحافظة ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٥٦.٤%) في تعداد ١٩٩٧، ثم ارتفعت إلى (٧١.٧%) عام ٢٠١١.

إن تصدر هذه الفعالية على باقي الأنشطة يدل على مدى جذبها للأيدي العاملة نتيجة إغراء الأعمال التجارية والنقل والخدمات العامة وما تقدمه من أرباح سهلة وسريعة في البعض منها هذا بالإضافة إلى كونه يتضمن مؤسسات كثيرة

ومختلفة منها الصحة والتعليم فضلا عن أن طبيعة العمل في بعض مجالات هذا النشاط لا تحتاج إلى مهارة عالية أو تقنية معينة مما يجعل أغلب القوى العاملة تتجه للعمل في هذا النشاط، حيث يلاحظ من الجدول و(الخرائط ١، ٢، ٣) أن قضاء الرطبة حصل على أعلى نسبة عاملين في قطاع الخدمات بنسبة (٧٨.٣%) ثم جاء كل من أقضية هيت والرمادي بنسبة بلغت كل منها (٧٥.٧%) و(٧٥.٤%) على التوالي، أما أدنى نسبة فقد حصل عليها قضاء (عنه) بنسبة بلغت (٦٦.٧%) لتعداد ١٩٨٧، أما بالنسبة لتعداد ١٩٩٧ فقد إحتلت كل من أقضية حديثة والرمادي وهيت على المراتب الثلاث الأولى في قطاع الخدمات وبنسب بلغت (٧٠%، ٦٢%، ٧٦%) على التوالي وجاءت القائم بالمرتبة الأخيرة بنسبة عدد العاملين في الخدمات وبنسبة (٤٣%).

وفي عام ٢٠١١ عاد قضاء الرطبة لإحتلال المرتبة الأولى بنسبة (٩٢.٦%) ثم جاء قضائي الرمادي وحديثة بالمرتبة الثالثة والرابعة بنسبة بلغت (٨.٣٤%، ٧٢.٨%) على التوالي وحل قضاء هيت بالمرتبة الأخيرة بنسبة (٦١.٥%).

أما فعالية المجموعة الأولى للتعدادين حيث بلغت نسبتهم (١٧%) لتعداد ١٩٨٧ ثم إرتفعت إلى (٣١.٢%) لتعداد ١٩٩٧ وهذا الإرتفاع النسبي لنشاط الزراعة على مستوى المحافظة والوحدات الإدارية إنما يبرز الحاجة الماسة إلى المواد الغذائية وما أفرزته هذه الحاجة بسبب الحصار الإقتصادي آنذاك على العراق مما دفع الدولة إلى دعم وتشجيع المزارعين من أجل زيادة مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة، فضلا عن رفع أسعار المنتجات الزراعية والذي أسهم بشكل مباشر في إعادة نسبة كبيرة من السكان إلى الريف والعمل في الزراعة وهذا ما توضحه نسب الجدول المذكور آنفا حيث حصل قضاء عنه على أعلى نسبة بعدد العاملين الزراعيين والتي بلغت (٢٠.١%) ثم حلت بعدها الفلوجة والرمادي بالمرتبتين الثانية والثالثة بنسبة بلغت (١٧.٨%، ١٧.٢%) على التوالي، وكانت أدنى نسبة من نصيب قضاء الرطبة وهي (١٢.٨%) وذلك حسب تعداد ١٩٨٧.

أما في تعداد ١٩٩٧ فقد حافظ قضاء عنه على المرتبة الأولى بعدد العاملين بالفعالية الأولى والبالغة نسبتهم (٤٥.٦%) وجاء بعدها القائم والرطبة بعدد العاملين بنسبة بلغت (٣٩%، ٣٧.٢%) على التوالي، وأدنى نسبة بلغت (١٦.٣%) في قضاء حديثة.

خارطة (١)

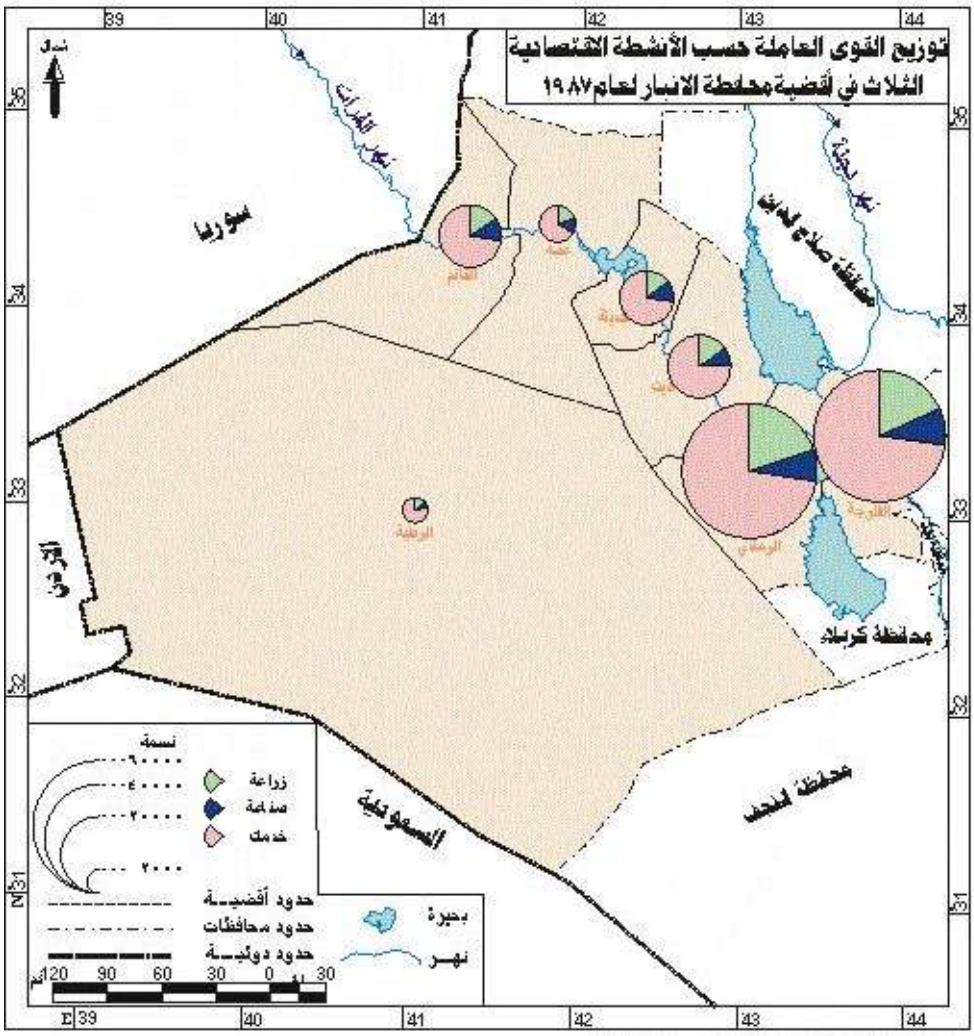

المصدر : جدول (٢)

خارطة (٢)

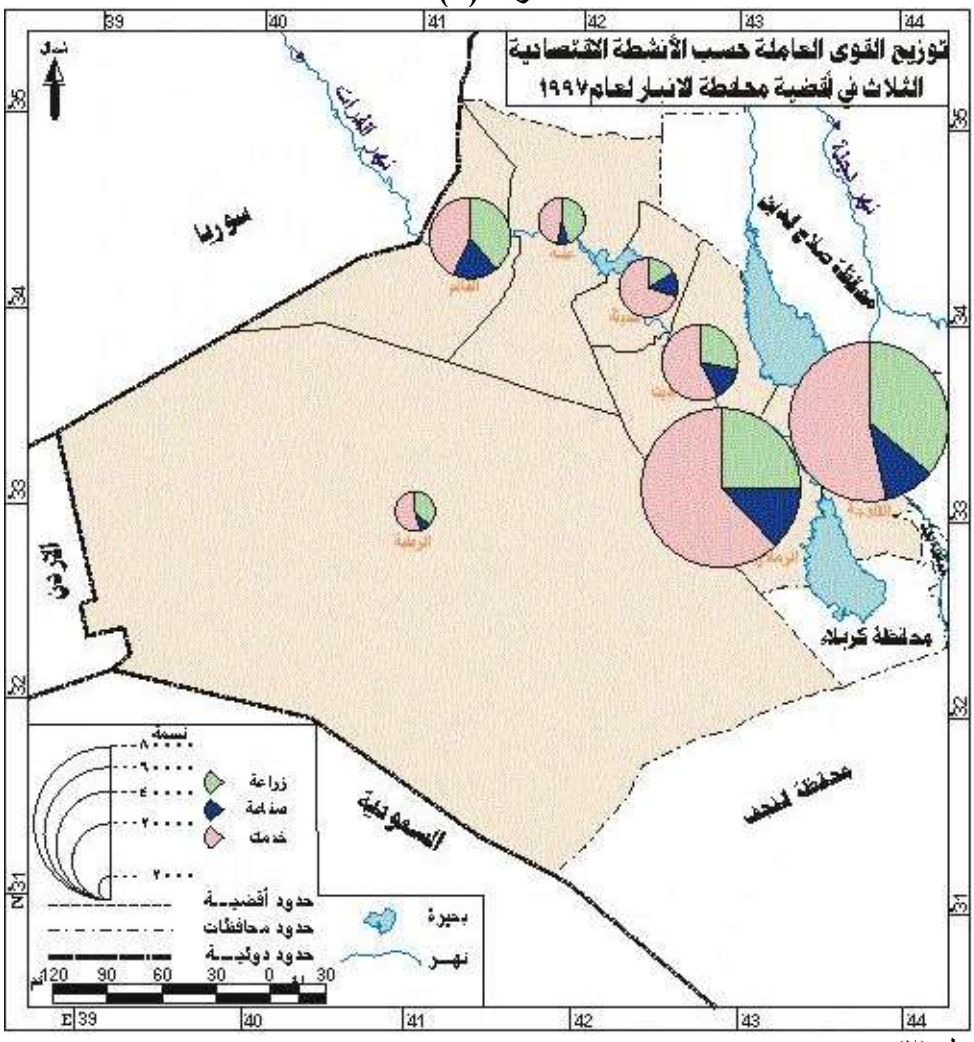

المصدر : جدول (٢)

خارطة (٣)

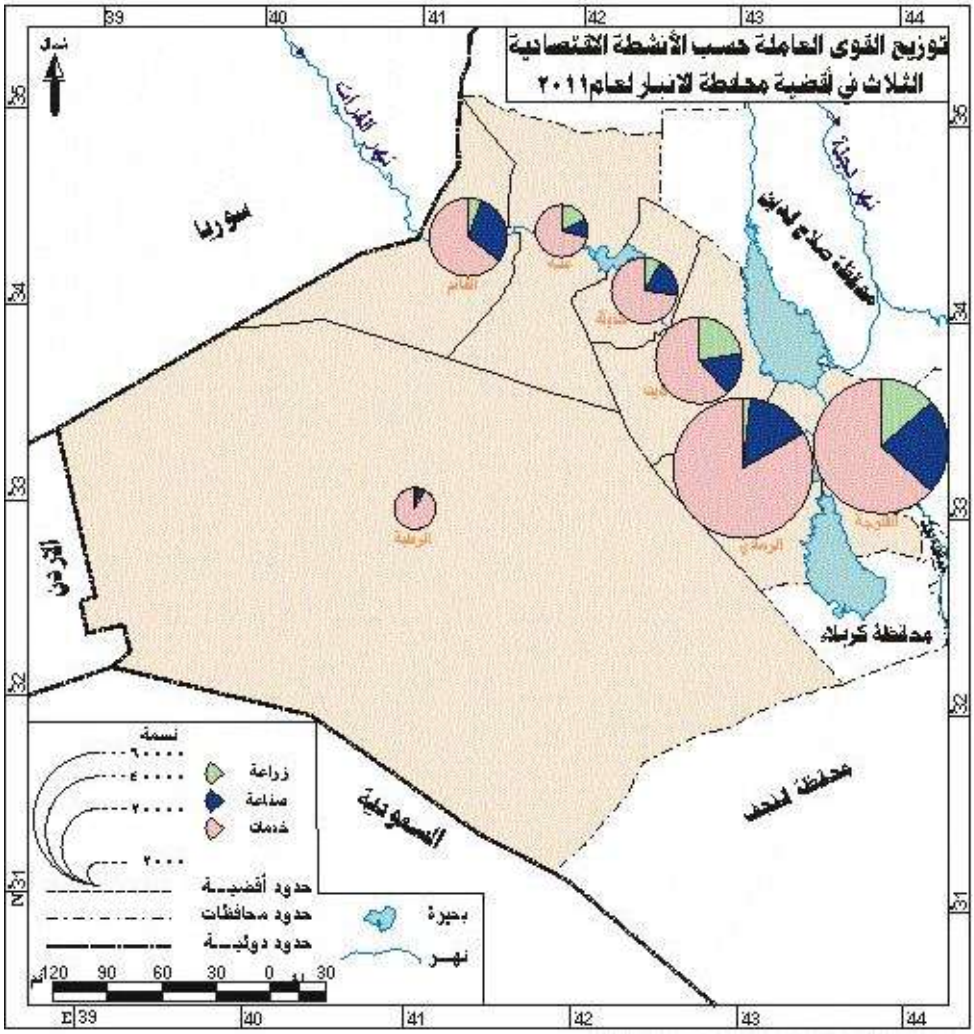

المصدر : جدول (٢)

في عام ٢٠١١ تصدر قضاء الفلوجة نسبة العاملين بالفعالية الأولى بنسبة (٢٢,٤%) لينتقل قضاء عنه إلى المرتبة الثانية بنسبة (١٧,٣%) ثم الفلوجة بنسبة (١٤,١%) في حين جاء قضاء الرطبة في المرتبة الأخيرة بـ(٠,٦%).

أما مجموعة الأنشطة الثانوية فقد جاء ترتيبها بالمرتبة الثالثة ضمن الأنشطة الإقتصادية الأخرى في المحافظة فبلغت نسبتهم (٩%) من مجموع العاملين الكلي حسب تعداد ١٩٨٧ ثم إرتفعت إلى (١٢.٤%) في تعداد ١٩٩٧، ويفسر إنخفاض الأهمية النسبية لحجم القوى العاملة هنا كنتيجة حتمية لزيادة نسبة القوى العاملة في الأنشطة الإقتصادية الأخرى التي تتحكم في تكوين قوة العمل، وإلى تضاءل العناية بتنمية وتطوير تلك القطاعات خلال الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٧ بما يتفق ومكانتها في دفع عملية التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية، بينما نلاحظ تقدم الفعالية الثانية (الصناعة) في عام ٢٠١١ للمرتبة الثانية بنسبة بلغت (١٨.٨%) وتراجع فعالية الزراعة إلى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (٩.٥%) على مستوى المحافظة مما يدل على النهوض بالمشاريع الصناعية والتنموية في المحافظة من خلال إعادة تشغيل المنشآت الصناعية المتوقفة أو إيجاد البدائل لها.

أما على مستوى الأقضية فقد حافظ قضاء القائم على مرتبته الأولى التي كان عليها في تعداد ١٩٩٧ حيث بلغت نسبة العاملين فيه (٢٩.٧%) من مجموع العاملين في نشاط الصناعة في المحافظة ثم جاء قضائي الفلوجة وحديثة بالمرتبتين الثانية والثالثة بنسبة (٢٢.٥%) و(١٨.٧%) لكل منهما ونلاحظ تقدم الفلوجة إلى المرتبة الثانية بعد أن كانت المرتبة الخامسة في تعداد ١٩٩٧ بينما حافظت حديثة على مرتبتها الثالثة كما في التعداد السابق، أما بالنسبة لنشاط الزراعة على مستوى الأقضية والذي جاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة على مستوى المحافظة فقد جاء قضاء هيت بالمرتبة الأولى بنسبة (٢٢.٤%) ثم قضائي عنه والفلوجة بنسبة (١٧.٣%) و(٤.١%) لكل منهما.

ولكي تتضح الصورة فيما يتعلق بمدى إسهام نسبة العاملين في حضر وريف محافظة الأنبار ووحداتها الإدارية في كل قسم من أقسام النشاط الإقتصادي الثلاثة فعلينا تسليط الضوء على مساهمة تلك القوة العاملة في المنطقة، فيبدو لنا واضحا من (الجدول ٣) و(الأشكال ٧، ٨، ٩) التباين بين المناطق الحضرية والريفية إضافة إلى تباينه في الأنشطة الإقتصادية خلال الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٧ و٢٠١١

جدول (٣) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب البيئة (الاستيطان) والأنشطة الإقتصادية الثلاثة في أقضية محافظة الأنبار للأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٧ و٢٠١١

الأقضية	البيئة	١٩٨٧			١٩٩٧			٢٠١١		
		زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
الرمادي	حضر	٢,٦	١٣,١	٨٤,٣	٤,٩	١٥,٤	٧٩,٧	٠,٣	١٦,٩	٨٢,٨
	ريف	٣٤,٥	٠,٦	٦٤,٩	٤٥,٧	١٠,٦	٤٣,٧	٣,٩	١١,٦	٨٤,٥
هيت	حضر	٣,١	١٦,٢	٨٠,٧	٦,٢	٢١,٨	٧٢,٠	١,٨	١٥,٣	٨٢,٩
	ريف	٢٩,٨	٠,٧	٦٩,٥	٥٢,٧	٦,١	٤١,٢	٤٠,٩	١٦,٧	٤٢,٤
الفلوجة	حضر	٣,٤	١٦,٦	٨٠,٠	٤,١	١٧,٢	٧٨,٧	٠,٣	١٩,١	٨٠,٦
	ريف	٣١,٨	٢,٤	٦٥,٨	٦٠,٤	٥,١	٣٤,٥	٢٥,٤	٢٥,٣	٤٩,٣
عنه	حضر	٦,٢	١٧,٠	٧٦,٨	١٤,٤	١٢,٣	٧٣,٣	٤,٤	١٣,٤	٨٢,٢
	ريف	٤٢,٤	٧,٢	٥٠,٤	٨٧,٨	٠,٩	١١,٣	٥١,٩	٨,٠	٤٠,١
حديثة	حضر	٧,٨	١١,٦	٨٠,٦	١٠,٨	١٥,٢	٧٤,٠	٠,٧	١٢,٥	٨٦,٨
	ريف	٥٩,٦	٢١,٩	١٨,٤	٣٩,٠	٧,١	٥٣,٩	١٦,٣	٢٤,٨	٥٨,٩
الرطبة	حضر	١,٧	١٠,٨	٨٧,٥	٢,٧	١٤,٠	٨٣,٣	٠,١	١٠,٥	٨٩,٤
	ريف	٥٤,٥	١,٧	٤٣,٨	٨٨,٧	٠,٦	١٠,٧	١,١	٣,٨	٩٥,١
القائم	حضر	٣,٠	١٧,٧	٧٩,٣	٢١,٩	٢٣,٥	٥٤,٦	٠,٧	١٠,٥	٨٨,٨
	ريف	٢٩,٧	٥,٢	٦٥,١	٦١,٦	١٠,٦	٢٧,٨	١٠,٤	٤٨,٨	٤٠,٨
المجموع	حضر	٣,٥١	١٤,٨	٨١,٧	٧,٣	١٧,٢	٧٥,٥	٠,٨	١٦,٠	٨٣,٢
	ريف	٣٣,٣	٢,٢	٦٤,٥	٨,٥٥	٧,٤	٣٧,٠	٢٠,١	٢٢,١	٥٧,٨

المصدر:

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لعام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٧، محافظة الأنبار، جداول رقم (٣٣) .

٢. وزارة التخطيط، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن، سلسلة تقارير الترقيم والحصر، تقرير ١٤، محافظة الأنبار، ٢٠١١، جداول رقم (٣) .

شكل (١) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب البيئة للانشطة الاقتصادية الثلاث في محافظة الانبار حسب تعداد عام ١٩٨٧

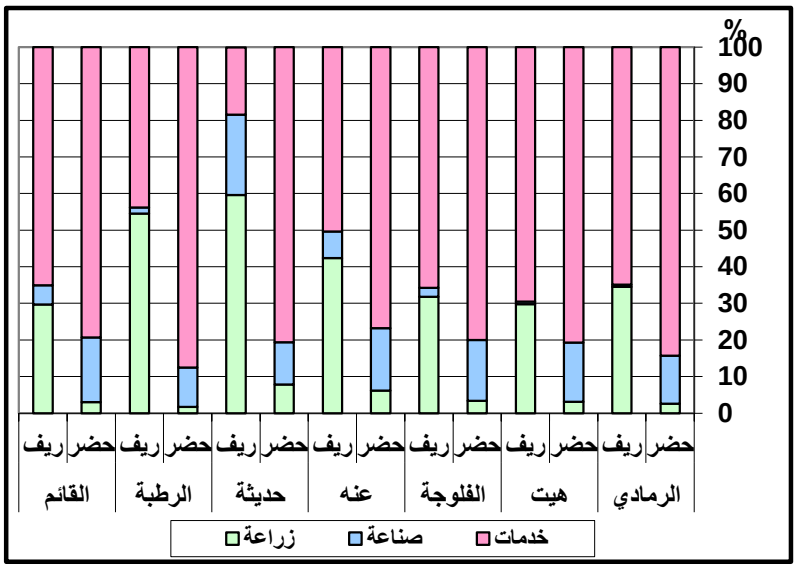

المصدر : جدول (٣)

شكل (٢) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب البيئة للانشطة الاقتصادية الثلاث في محافظة الانبار حسب تعداد عام ١٩٩٧

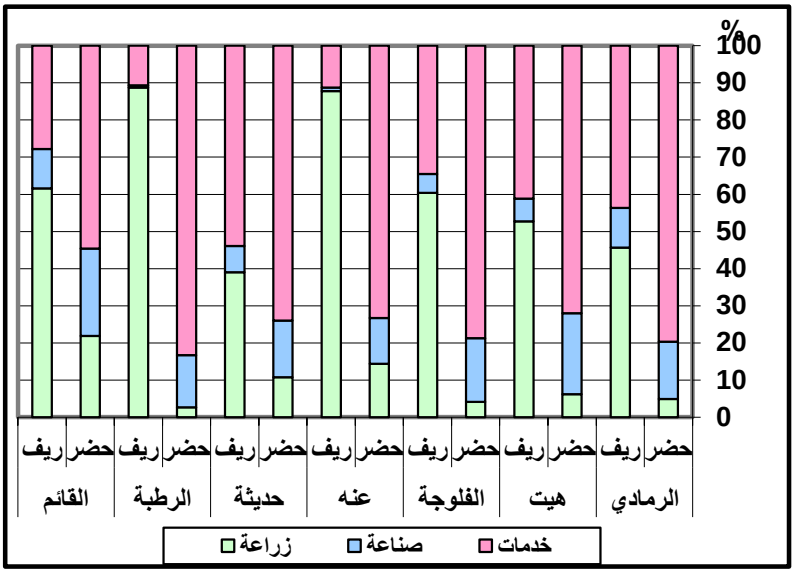

المصدر : جدول (٣)

شكل (٣) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب البيئة للانشطة الاقتصادية الثلاث في محافظة الانبار لعام ٢٠١١

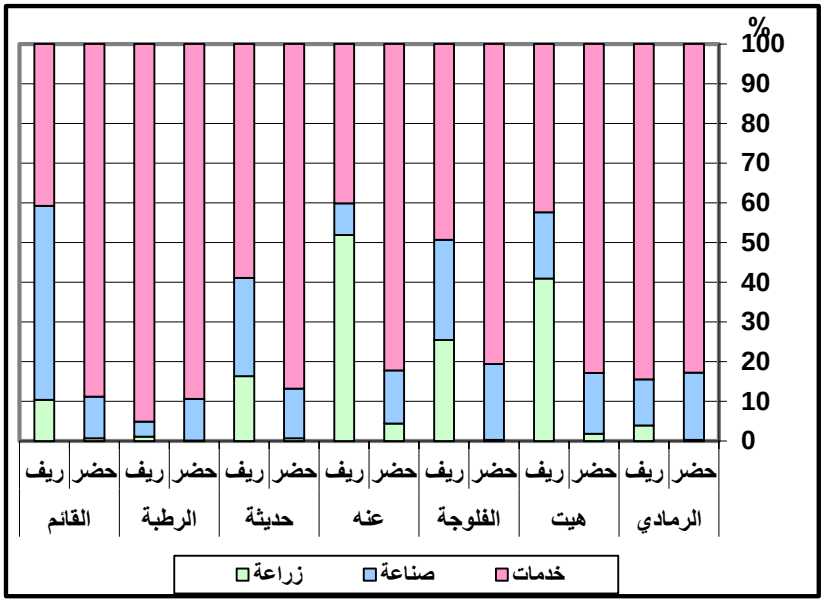

المصدر : جدول (٣)

لذلك يمكن ملاحظة تفوق نسبة العاملين في حضر المحافظة ضمن نشاطات الفعالية الثالثة الذي يمثل حرفة الخدمات وما يرتبط بها حيث إحتلت المرتبة الأولى بنسبة العاملين فيها وهي (٨١,٧%) في تعداد ١٩٨٧، و(٧٥,٥%) في تعداد١٩٩٧، ثم إرتفع إلى (٨٣,٢%) في عام ٢٠١١ ثم جاءت الفعالية الثانية وهي نشاط الصناعة بالمرتبة الثانية ضمن حضر المحافظة وهو أمر طبيعي أن تحتل هاتين الفعاليتين أعلى نسب في المناطق الحضرية حيث بلغت نسبة العاملين فيها (١٤,٨%) في تعداد ١٩٨٧، و(١٧,٢%) في تعداد ١٩٩٧ ثم بلغت (١٦%) في عام ٢٠١١ وعلى العكس من ذلك نجد أن نشاط الزراعة قد إحتل المرتبة الأخيرة بنسب العاملين فيه ضمن المناطق الحضرية وللأعوام الثلاثة.أما بالنسبة لأعداد العاملين في ريف المحافظة فمن خلال ملاحظة (الجدول ٣) نجد أن نشاط الخدمات إحتل المرتبة الأولى في عامي ١٩٨٧ و٢٠١١ وبنسبة بلغت (٦٤,٥%) و(٥٧,٨%) على التوالي بينما جاء نشاط الزراعة بالمرتبة الأولى في تعدادي ١٩٩٧ بنسبة بلغت (٥٥,٦%)، أما نشاط الصناعة فقد إحتل المرتبة الأخيرة بعدد العاملين فيه للأعوام الثلاثة.

ومن خلال ما تقدم عرضه من نسب للأنشطة الإقتصادية الثلاثة فيمكن إيضاح التوزيع النسبي لمجموع الأنشطة في الأقضية التابعة لمنطقة الدراسة، يتبين من (الجدول ٣) و(الأشكال ١، ٢، ٣) أن أعلى نسبة عاملين في الحضر كانت ضمن نشاط الخدمات في قضاء الرطبة بنسبة (٨٧,٥%) وبعدها في حضر قضاء الرمادي بنسبة (٨٤,٣%) ومن ثم قضاء هيت بنسبة (٨٠,٧%) وذلك حسب تعداد ١٩٨٧، أما في تعداد ١٩٩٧ فقد حافظ قضاء الرطبة على مرتبته الأولى بنسبة العاملين في الحضر ضمن نشاط الخدمات بنسبة بلغت (٨٣,٣%) وجاء بعده كل من الرمادي والفلوجة بنسبة بلغت (٧٩,٧%) و(٧٨,٧%) على التوالي، وكذلك الحال في عام ٢٠١١ فقد إحتل قضاء الرطبة المرتبة الأولى بعدد العاملين في حضره ضمن نشاط الخدمات وبنسبة (٨٩,٤%) ثم قضاء القائم بنسبة (٨٨,٨%) ثم قضاء حديثة بنسبة (٨٦,٨%).

أما بالنسبة للقوى العاملة في حضر أقضية المحافظة ضمن نشاط الصناعة فنلاحظ أنه من الطبيعي أن يتفوق عددهم في الحضر على عددهم في الريف في جميع الأقضية بإستثناء قضاء حديثة الذي تفوق عدد العاملين في ريف القضاء على عددهم في الحضر ضمن نشاط الصناعة بينما جاءت أعلى نسبة عاملين في الحضر في قضاء القائم بنسبة (١٧,٧%)، ثم في قضاء عنه بنسبة (١٧%) حسب تعداد ١٩٨٧، أما في تعداد ١٩٩٧ فقد حافظ قضاء القائم على المرتبة الأولى بنسبة العاملين في حضره وهي (٢٣,٥%) ثم جاء بعده قضاء الفلوجة بالمرتبة الأولى بنسبة (١٩,١%) ثم قضاء الرمادي بنسبة (١٦,٩%).

وأخيرا نشاط الزراعة الذي كانت نسبة العاملين في حضره متدنية مقارنة بالريف وهو أمر طبيعي لأن الزراعة تمارس أساسا في المناطق الريفية وهي الحرفة الرئيسية لأغلب السكان لسعة الأراضي وملائمتها للزراعة بينما تستغل أراضي المناطق الحضرية للسكن وإنشاء الطرق والمرافق الخدمية مع بقاء المساحات القليلة الواقعة عند أطرافها لاستخدامها في الزراعة وهذا يتضح من خلال احتلال هذا النشاط المرتبة الثالثة بنسبة العاملين فيه بالمناطق الحضرية حيث جاء أعلى نسبة في قضاء حديثة (٧,٨%) في تعداد ١٩٨٧ وأعلى نسبة في قضاء القائم (٢١,٩%) في تعداد ١٩٩٧، أما في عام ٢٠١١ جاءت أعلى نسبة في قضاء عنه (٤,٤%).

أما بالنسبة للقوى العاملة الريفية فتتميز بارتفاع نسبتها في أقضية المحافظة وخاصة في نشاط الزراعة حيث جاءت حديثة بالمرتبة الأولى بعدد العاملين الزراعيين وبنسبة (٥٩,٦%) ثم قضاء الرطبة بنسبة (٥٤,٥%) في تعداد ١٩٨٧، بينما احتل قضاء الرطبة المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٨٨,٧%) ثم قضاء عنه بنسبة (٨٧,٨%) وذلك حسب تعداد ١٩٩٧، أما في عام ٢٠١١ فقد احتلت عنه المرتبة الأولى بنسبة (٥١,٩%) ثم قضاء هيت بنسبة (٤٠,٩%).

أما نشاط الخدمات فقد جاء قضاء هيت بأعلى نسب بلغت (٦٩,٥%) ثم قضاء الفلوجة بنسبة (٦٥,٨%) حسب تعداد ١٩٨٧، وفي تعداد ١٩٩٧ جاء قضاء حديثة بالمرتبة الأولى بنسبة (٥٣,٩%) ثم قضاء الرمادي بنسبة (٤٣,٧%)، بينما احتل قضاء الرطبة أعلى نسبة عاملين بنشاط الخدمات في ريفه والتي بلغت (٩٥,١%) ثم جاء بعده قضاء الرمادي بنسبة (٨٤,٥%) وذلك في عام ٢٠١١.

وأخيرا نشاط الصناعة الذي إحتلت فيه أعلى نسبة للقوى العاملة الريفية في قضاء حديثة بنسبة (٢١,٩%) ثم قضاء عنه بنسبة (٧,٢%) في تعداد ١٩٨٧، بينما جاء قضائي الرمادي والقائم بنفس نسبة العاملين (١٠,٦%) في ريفه ثم قضاء حديثة بنسبة (٧,١%) في تعداد ١٩٩٧، أما في عام ٢٠١١ فقد جاء قضاء القائم بأعلى نسبة والتي بلغت (٤٨,٨%) ثم قضاء الفلوجة بنسبة (٢٥,٣%).

الاستنتاجات والتوصيات :

يتضح مما تقدم ان نشاط الخدمات قد جاء بالمرتبة الاولى للاعوام الثلاثة في منطقة الدراسة اذ بلغت نسبتهم (٧٤%) في عام ١٩٨٧ ثم انخفضت الى (٥٦,٤%) في عام ١٩٩٧ ثم ارتفعت الى (٧١,٧%) في عام ٢٠١١ وذلك لتنوع المجالات الذي يشمل عليه هذا النشاط , مما يدل على ان الاراضي اخذت بالتناقص المستمر في المحافظة امام الزيادات السكانية التي تحتاج الى المزيد من الاراضي الزراعية لتلبية حاجتها من المواد الغذائية حيث اسهمت عدة عوامل في قلة مساحة الارض المزروعة وتغير استعمالاتها خاصة وان مساحة الاراضي المزروعة تشكل نسبة قليلة جدا من مجموع مساحة المحافظة اما بقية المساحة البالغة اكثر من (٨٤%) هي اراضي صحراوية غير صالحة للزراعة .

وعليه يجب الحد من توسع القوى العاملة ضمن الانشطة الخدمية على حساب الانشطة الاقتصادية الاخرى وخاصة الزراعية وذلك بتوفير القروض والتسهيلات الزراعية وغيرها من قبل الجهات المعنية للقوى العاملة الزراعية التي تعاني من البطالة المقنعة في المحافظة وذلك بأعتبارها اكثر المحافظات مساحة مما يساهم في توفير المواد الاولية للصناعات المختلفة للنهوض بالواقع الصناعي والزراعي معا , كما يجب الكف عن استغلال مساحات واسعة من الاراضي الزراعية لاغراض الحدائق المنزلية بل يجب ان يكون هناك استغلال امثل بما يضمن توفير المنتجات الزراعية الاساسية للسكان ,واخيرا اسأل الله ان نكون قد وفقنا لتوضيح مايهدف اليه البحث في خدمة المجتمع ومن الله التوفيق .

الهوامش :

(*١) تم اقرار التنقيح الثالث لدليل النشاط الاقتصادي من قبل اللجنة الإحصائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مايس ١٩٨٩ وتم إصداره سنة ١٩٩٢ حيث أصبح عدد الأنشطة سبعة عشر نشاطاً بعد ان كانت تسع أنشطة فقط .

(*٢) تناولت الدراسة الانشطة الاقتصادية التفصيلية لمجموع القوى العاملة فقط لعامي ١٩٩٧ و ٢٠١١ ولم تتناولها لعام ١٩٨٧ لعدم توفرها في الجهات الرسمية ذات العلاقة أو في أي مصدر أخر ، واكتفت بدراستها على مستوى الانشطة الثلاثية فقط في هذا التعداد .

(*٣) تناولت الدراسة المجموع الكلي الأنشطة الاقتصادية التفصيلية للقوى العاملة لعام ١٩٩٧ و٢٠١١ وذلك لعدم توفرها حسب النوع ضمن نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١١.

(*٤) قد نجد في بعض البحوث إضافة فعالية رابعة تضم المفكرين والعلماء ومدراء الشركات والمصارف وكبار الموظفين وبذلك تستثمر هذه الفئات من الفعالية الثالثة . ينظر: علم السكان (نظريات ومفاهيم) ، عبد الرحيم بوادقجي ، عصام خوري ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠١ .

المصادر

(١) فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان (أسس وتطبيقات) ، ط٤ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص٣٢١.
(٢) عبد الحسين زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، ط٢، دار الحرية للطباعة، جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص٨٧.
(٣) د.أحمد نجم الدين فليجة، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢١٠.
(٤) أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط٦، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٠٦. للمزيد ينظر: د.احمد نجم الدين فليجة، حغرافية سكان العراق، مصدر سابق، ص٢١٠. وفتحي أبو عيانة، ١٩٩٣، مصدر سابق، ص٣٢١.
(٥) د.عباس السعدي، جغرافية السكان، ج٢، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧٦.
(6) U.N., Methods of Projection the economically active popplationstadies, no. 46, New York, 1971, p.52 .
(٧) أحمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص١٠٧.
(٨) عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص١٣٩.
(٩) عبد الرحيم بوادقجي، عصام خوري، علم السكان (نظريات ومفاهيم) ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠١.
(١٠) باسم عبد العزيز عمر العثمان، سكان محافظة القادسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩١، ص٢٠٤.